مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at: http://scientific-journal.sustech.edu/

التكييف الفقهي لمفهوم التنمية المستدامة في ضوء المقاصد الشرعية

د. منى مبارك أحمد مليك[*]

المستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع "التكييف الفقهي لمبدأ الاستدامة في استغلال الموارد الطبيعية،" بوصفه من القضايا المعاصرة التي باتت تشغل اهتمامًا عالميًا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه البشرية. ويهدف إلى بيان مدى استيعاب الفقه الإسلامي لهذا المبدأ، من خلال دراسة مقارنة تجمع بين التأصيل الشرعي لمفهوم الاستدامة، وتطبيقاته في مجالات المياه، والطاقة، والمعادن، والبيئة، والتنوع الحيوي. ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، حيث يستقرئ النصوص الشرعية من القرآن والسنة، ويحللها في ضوء مقاصد الشريعة الكبرى، ويوازن بينها وبين المعايير الدولية للتنمية المستدامة. وقد خلص البحث إلى أن الشريعة الإسلامية تملك منظومة فقهية متكاملة تضمن تحقيق الاستدامة، وتراعي التوازن بين التنمية وحماية الموارد، بما يجعلها قادرة على تقديم نموذج متميز يسهم في المعالجة الفاعلة للتحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة. ويختتم البحث بجملة من التوصيات العلمية التي تدعو إلى دمج المقاصد الشرعية في السياسات البيئية للدول الإسلامية.

ABSTRACT:

This research explores the Islamic legal adaptation of the principle of sustainability in the exploitation of natural resources, as one of the most pressing contemporary global concerns in light of environmental and economic challenges. It aims to demonstrate the comprehensiveness of Islamic jurisprudence in addressing sustainability through acomparative analytical study that bridges the religious foundations of the concept with its modern applications in areas such as water, energy, minerals, the environment, and biodiversity. The research adopts an inductive, analytical, and comparative methodology by examining relevant Qur'anic verses and Prophetic traditions, analyzing them through the lens of the higher objectives of Sharia (Maqasid al-Sharia), and comparing them with international sustainability standards.The study is divided into two chapters: The first discusses the juristic foundation of sustainability, including its linguistic and legal definitions, and the related

[*] أستاذ مشارك - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - كلية الشريعة والقانون

jurisprudential maxims such as“no harm and no reciprocating harm” and the principle of wealth preservation. The second chapter addresses practical applications in natural resource management, focusing onIslamic legal positions regarding water, energy, and environmental protection in comparison with global sustainability policies .The research concludes that Islamic law offers an integrated legal framework that ensures sustainability and balances development with resource conservation, thereby providing a unique model capable of effectively addressing today’s ecological and economic issues. The paper concludes with several academic recommendations that emphasizeintegrating Sharia objectives into environmental policies ofMuslim-majority countries

الكلمات المفتاحية:

الفقه الإسلامي - الاستدامة - الموارد الطبيعية - المقاصد الشرعية- التنمية المستدامة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن قضية التنمية المستدامة تُعد من أبرز القضايا المعاصرة التي شغلت الفكر القانوني والاقتصادي والبيئي في العصر الحديث، لما ترتب على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية من أضرار بيئية واقتصادية تهدد حياة الإنسان واستقرار المجتمعات. وقد برزت الحاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والبيئة على أسس تحقق التوازن بين التنمية وحماية الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق، يبرز الفقه الإسلامي باعتباره منظومة تشريعية متكاملة تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وتؤسس لمبدأ الاستخلاف في الأرض وعدم الإفساد فيها، بما يفتح المجال لدراسة مفهوم التنمية المستدامة من منظور فقهي مقاصدي معاصر.

وتكمن أهمية هذا البحث في بيان التكييف الفقهي لمفهوم التنمية المستدامة، وتحليل القواعد الفقهية والمقاصدية المؤصلة له، مع إجراء دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون البيئي الدولي في مجال حماية الموارد الطبيعية واستدامتها.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء، والمنهج التحليلي في دراسة الأبعاد المقاصدية، والمنهج المقارن في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي.

وفي سبيل معالجة هذا الموضوع، قُسّمالبحث إلى مبحثين ومطالب وفروع، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

أولاً : أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية موضوع التنمية المستدامة باعتباره من القضايا المعاصرة المرتبطة بحياة الإنسان والبيئة والاقتصاد، وما يثيره من إشكالات فقهية وقانونية تحتاج إلى تأصيل شرعي معاصر.

2- الحاجة إلى إبراز قدرة الفقه الإسلامي ومقاصده الشرعية على استيعاب النوازل البيئية والتنموية الحديثة، وبيان مرونة القواعد الفقهية في معالجة القضايا المستجدة.

3- قلة الدراسات الفقهية المقارنة التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة من زاوية التأصيل المقاصدي والتحليل المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون البيئي الدولي.

ثانياً : أهمية الموضوع

1- بيان الأسس الشرعية والقواعد الفقهية التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة في الفقه الإسلامي.

2- الإسهام في ربط الدراسات الفقهية بالقضايا البيئية والتنموية المعاصرة، بما يعزز دور الفقه الإسلامي في معالجة مشكلات الواقع.

3- الإفادة من نتائج البحث في تطوير السياسات والتشريعات البيئية والاقتصادية في الدول الإسلامية وفق منظور شرعي متوازن.

ثالثاً : مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غياب التأصيل الفقهي المنهجي لمفهوم التنمية المستدامة بوصفه مفهوماً معاصراً نشأ في الأدبيات القانونية والاقتصادية الحديثة، الأمر الذي أوجد فجوة في كيفية توظيف القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية لمعالجة القضايا البيئية والتنموية المعاصرة.

ويتحدد السؤال الرئيس للبحث في الآتي:

ما التكييف الفقهي الدقيق لمفهوم التنمية المستدامة، وكيف يمكن للمقاصد الشرعية والقواعد الفقهية أن تسهم في تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة مقارنة بالقانون البيئي الدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1- ما مفهوم التكييف الفقهي للتنمية المستدامة في الاصطلاح الشرعي المعاصر؟

2- ما دور القواعد الفقهية الكلية والمقاصد الشرعية في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية؟

3- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي في حماية الموارد واستدامتها؟

رابعاً : الدراسات السابقة:

1- دراسة أحمد الريسوني: مقاصد الشريعة والتنمية

تناولت العلاقة بين مقاصد الشريعة والتنمية من منظور مقاصدي عام، وركزت على البعد الإصلاحي والاجتماعي للتنمية، إلا أنها لم تتوسع في دراسة التكييف الفقهي للتنمية المستدامة ولم تعقد مقارنة تحليلية بالقانون البيئي الدولي.

2- دراسة محمد الزحيلي: الفقه البيئي في الإسلام

اهتمت بتأصيل الأحكام البيئية في الفقه الإسلامي وبيان موقف الشريعة من حماية الموارد الطبيعية، غير أن الدراسة غلب عليها الجانب الوصفي ولم تتوسع في التطبيقات المقارنة المعاصرة.

3- الدراسات القانونية المعاصرة حول التنمية المستدامة

ركزت بعض الدراسات القانونية الحديثة على الاتفاقيات البيئية الدولية وآليات الحماية القانونية للموارد الطبيعية، لكنها تناولت الموضوع من منظور وضعي دون ربطه بالقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية.

موضع التميز في البحث

يتميز هذا البحث بمحاولة الجمع بين التأصيل الفقهي والمقاصدي للتنمية المستدامة، والدراسة التحليلية المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي، مع إسقاط القواعد الفقهية على التطبيقات البيئية والاقتصادية المعاصرة.

خامساً : أهداف البحث:

1- تحرير مفهوم التكييف الفقهي للتنمية المستدامة وتحديد طبيعته الشرعية.

2- استنباط القواعد الفقهية الكبرى المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية.

3- إبراز التطبيقات الفقهية المعاصرة المرتبطة بالاستدامة البيئية والاقتصادية.

4- عقد مقارنة تحليلية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي.

سادساً : حدود البحث:

1- الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على استدامة الموارد الطبيعية الأساسية، كالمياه والغطاء النباتي والهواء، والجوانب الاقتصادية ذات الصلة.

2- الحدود الفقهية

تعتمد الدراسة على المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة مع الاستفادة من الدراسات المقاصدية المعاصرة.

سابعاً : منهجية البحث:

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: لتتبع النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء المتعلقة بالموارد الطبيعية.

2- المنهج التحليلي: لتحليل الأبعاد المقاصدية والقواعد الفقهية المرتبطة بالاستدامة.

3- المنهج المقارن: للمقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي.

المبحث الأول

الأصول الشرعية لمبدأ الاستدامة وتكييفه الفقهي

المطلب الأول: تحرير مفهوم التكييف الفقهي للتنمية المستدامة

يقصد بالتكييف الفقهي ردّ النازلة المعاصرة إلى أصل فقهي أو قاعدة كلية أو مقصد شرعي للحكم عليها بما يناسبها.

وعليه، فإن التنمية المستدامة لا تُكيَّف باعتبارها مجرد مفهوم اقتصادي، وإنما باعتبارها سياسة شرعية تتعلق بالمصلحة العامة وحفظ الموارد المشتركة وحقوق الأجيال القادمة.

وقد أشارت النصوص الشرعية إلى مبدأ الاستخلاف في الأرض، قال تعالى:

﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[1]

ويُفهم من مبدأالاستخلاف أن الإنسان ليس مالكاً مطلقاً للموارد، بل مستخلف فيها بما يحقق عمارة الأرض وعدم الإفساد فيها.

المطلب الثاني: القواعد الفقهية المؤصلة للاستدامة:

الفرع الأول: قاعدة لا ضرر ولا ضرار: تعد هذه القاعدة من أعظم القواعد الفقهية المنظمة للعلاقات الإنسانية والاقتصادية والبيئية، وقد استند إليها الفقهاء في منع كل تصرف يترتب عليه ضرر عام أو خاص.قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«لا ضرر ولا ضرار»[2]. ويشمل الضرر المعاصر صور التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية والإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح:

قرر الأصوليون أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة عند التعارض، ويظهر ذلك في المشروعات الاقتصادية التي تحقق عوائد مالية على حساب الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية.

وترتبط هذه القاعدة بمبدأ الوقاية البيئية المعاصر الذي يقتضي منع الضرر قبل وقوعه.

المطلب الثالث: التموقع المقاصدي لحفظ البيئة

يرتبط حفظ البيئة بالكليات الخمس التي قررها الإمام الشاطبي، فهو مرتبط بحفظ النفس من الأمراض الناتجة عن التلوث، وبحفظ المال من استنزاف الثروات، وبحفظ النسل من آثار التدهور البيئي[3].

---

[1] -سورة الحديد، الآية: 7.

[2] - ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (2340)، ج2، ص784، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

[3] - الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، ج2، ص8، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997م.

كما أن المقاصد الشرعية تؤكد ضرورة تحقيق التوازن بين حاجات الإنسان الحاضرة ومتطلبات الأجيال القادمة، وهو ما يشكل جوهر مفهوم التنمية المستدامة في الفكر المعاصر[1].

المبحث الثاني:

التطبيقات الفقهية المعاصرة والتحليل المقارن بالقانون الدولي

المطلب الأول: التطبيقات الفقهية على الموارد الطبيعية

الفرع الأول: استدامة المياه: قرر الفقهاء أن المياه العامة تدخل ضمن الحقوق المشتركة، واستدلوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم:«الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»[2] ويظهر التقارب بين هذا التصور الفقهي ومبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول" الوارد في اتفاقيات المجاري المائية الدولية، إلا أن الفقه الإسلامي يتميز بإضافة البعد الأخلاقي والتعبدي في ترشيد الاستهلاك.

الفرع الثاني: استدامة الغطاء النباتي والتنوع الحيوي:

شرع الإسلام نظام الحِمى للمحافظة على المراعي ومنع الاستغلال الجائر، كما حث على الغرس والزراعة.قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«ما من مسلم يغرس غرساً فيأكل منه إنسان أو دابة أو طير إلا كان له به صدقة»[3]

المطلب الثاني: فقه التنمية الاقتصادية المستدامة:

الفرع الأول: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة:

يقوم الوقف على تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، مما يحقق استدامة الموارد واستمرار الانتفاع بها عبر الأجيال[4].الفرع الثاني: تحريم الاحتكار والربا

يسهم تحريم الاحتكار والربا في الحد من تركز الثروة والإضرار بالاقتصاد الحقيقي وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية[5].الفرع الثالث: الزكاة وتحقيق التوازن المجتمعي:تمثل الزكاة نظاماً مالياً يحقق

---

[1] - الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الطبعة الرابعة، ص312، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، 2010م.

[2] - أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في منع الماء، حديث رقم (3477)، ج3، ص278، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

[3] -1- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب فضل الزرع والغرس، حديث رقم (2320)، ج3، ص104، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422هـ.

[4] - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ج31، ص234، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1995م.

[5] - لزحيلي، وهبة مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، ص3765، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004م.

إعادة توزيع الثروة ويحد من الفقر، الأمر الذي ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1].التحليل المقارن:

تدعو المنظومة الدولية الحديثة إلى حماية البيئة عبر الاتفاقيات والمؤتمرات البيئية، بينما يتسم الفقه الإسلامي بربط حماية البيئة بالسلوك الأخلاقي والتكليف الشرعي، مما يمنح الالتزام البيئي بعداً ذاتياً إضافة إلى البعد القانوني[2].كما أن التقارير الدولية الحديثة تؤكد أهمية التكامل بين التشريعات البيئية والسياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتفق مع المقاصد الشرعية في حفظ المال والنفس والنسل[3]

الخاتمة : وتتضمن النتائج والتوصيات :تناول هذا البحث إشكالية التكييف الفقهي لمفهوم التنمية المستدامة باعتباره من القضايا المعاصرة التي تتداخل فيها الأبعاد البيئية والاقتصادية والتشريعية، وسعى إلى بيان مدى استيعاب الفقه الإسلامي لهذا المفهوم من خلال القواعد الكلية والمقاصد الشرعية والتطبيقات الفقهية العملية.وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص والأقوال الفقهية، والمنهج التحليلي في دراسة الأبعاد المقاصدية، والمنهج المقارن في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي البيئي.أولاً: النتائج:

1- أن التنمية المستدامة يمكن تكييفها فقهياً باعتبارها من المصالح العامة المرتبطة بالسياسة الشرعية.

2- أن القواعد الفقهية الكبرى تؤسس لحماية الموارد الطبيعية ومنع الإضرار بها.

3- أن الفقه الإسلامي يلتقي مع القانون البيئي الدولي في عدد من الغايات المتعلقة بحماية البيئة واستدامة الموارد.

4- أن الأدوات المالية الإسلامية، كالوقف والزكاة، تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

5- أن المقاصد الشرعية تمثل إطاراً مرناً يمكن من خلاله استيعاب القضايا البيئية والتنموية المعاصرة وربطها بمبدأ تحقيق المصلحة العامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة.

ثانياً : التوصيات:

1- استحداث مقررات جامعية متخصصة في الفقه البيئي والتنمية المستدامة.

2- الإفادة من القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية في صياغة القوانين البيئية المعاصرة.

---

[1] - الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص312، الطبعة الرابعة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، 2010م.

[2] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير التنمية المستدامة والبيئة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2023م.

[3] - البنك الدولي، تقارير التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2024م.

3- تعزيز التعاون بين المؤسسات الفقهية والمنظمات البيئية لإعداد أدلة ومعايير شرعية لحماية الموارد الطبيعية.

4- تشجيع البحوث العلمية والدراسات المقارنة المتعلقة بالفقه البيئي وقضايا التنمية المستدامة المعاصرة.

5- تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر الوعي البيئي وترسيخ ثقافة المحافظة على الموارد الطبيعية وفق المنظور الإسلامي.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

2- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

3- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، 1422هـ.

4- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1995م.

5- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م.

6- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997م.

7- الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الطبعة الرابعة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، 2010م.

8- الزحيلي، محمد، الفقه الإسلامي وقضاياه المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006م.

9- الزحيلي، وهبة مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004م.

10- الغزالي، أبو حامد محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.

11- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1999م.

12- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

13- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1990م.

14- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2008م.

15- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1989م.

16- مجلة الأحكام العدلية، إعداد لجنة من علماء الدولة العثمانية، دار صادر، بيروت، لبنان، 2005م.

17- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير التنمية المستدامة والبيئة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2023م.

18- البنك الدولي، تقارير التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2024م.

19- دراسات وبحوث منشورة في المجلات العلمية المحكمة حول الفقه البيئي والتنمية المستدامة والقانون البيئي الدولي.

20- وزارة البيئة والتنمية العمرانية، تقارير حماية الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية، الخرطوم، السودان، 2024م.